جملة صلة الموصول الاسمي وتطبيقاتها في القرآن الكريم

م . د . سلام عبد جاسم الجبوري

جامعة تكريت – كليّة التربية الأساسيّة / الشرقاط

الملخّص

يتولّى هذا البحث التركيز على (جملة صلة الموصول الاسمي) تبيينًا وشرحًا وتوثيقًا ، والوقوف على خلافات النحاة في هذا النوع من أنواع الجمل جاعلًا من القرآن الكريم ميدانًا للتمثيل والتطبيق بغية الكشف عن أنماط هذه الجمل ودلالاتها .

الكلمات المفتاحية :(الجملة ، صلة الموصول الاسمي ، العائد ، النحاة)

المقدِّمة

إنّ الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ، ثم الصلاة والسلام على خير خلقه سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ، ومن سار على هداه ودربه .

أمّا بعد :

فقد اختلف النحاة – قديمهم وحديثهم – في جملة صلة الموصول (اسميًّا) كان أو (حرفيًّا) بين مثبت لها ومعترض عليها ، ومردّ هذا الاختلاف هو اختلاف نظرتهم إلى الجملة بشكل عام من حيث الإسناد والإفادة ، وكما اختلفوا في حقيقتها اختلفوا أيضًا في موقعها من الإعراب ، فمنهم من يضعها في خانة الجمل التي لا محل لها من الإعراب ، ويرى الفريق الآخر أنّ لها محلًا إعرابيًّا ، وانسحب هذا الخلاف ليشمل دلالة أسماء الإشارة على الموصوليَّة بين الإثبات والإنكار ، وهل (أل) موصول اسمي أم هل هو موصول حرفي ؟ وهل تقع الجملة الشرطيّة صلة للموصول ؟

ستحاول هذه الدراسة في طياتها الوقوف على كل ما سبق ذكره من خلافات وغيرها في هذا النوع من الجمل ، وترجيح ما يعضده الدليل ويشهد له واقع اللغة ، جاعلة من آيات الذكر الحكيم وأنماطها ميدانًا للتمثيل والاستشهاد . والله الموفق للسداد .

[مفهوم جملة صلة الموصول ووظيفتها المعنوية]

إنّ نظرة متأنّية في تركيب الصلة يكشف عن كونه ((تركيبًا لغويًّا قائم الذات متكامل البنية النحويّة ، حاويًا لشبكة الوظائف الدنيا من حيث الإسناد ، وظيفته النحوية : تحديد الاسم الموصول ، الذي هو بدوره يرتبط عضويًّا بالسياق التركيبي)) [1] للكلام بأجمعه .

ومن هنا نشأت علاقة التلازم الوثيقة بين الموصول وصلته ، فالصلة هي الموضحة لإبهام الموصول والمزيلة لغموضه ؛ لذلك شُبِّهَ الموصول بحرف الكلمة [2] ، الذي لا تستبين دلالة له دلالة حتى يتضامّ مع الحرف الآخر ، وشُبِّهَ مع صلته بالاسم المركّب تركيبًا مزجيًّا[3] ، الذي لا ينفكُّ أحد شقّيه عن الآخر . بل إنّ سيبويه تأوّلهما بكلمة واحدة على التشبيه ، فهو يشبههما بكلمة (قوم) [4] ، أو (عبدالله) [5] ؛ لأنهما ((بمنزلة اسم واحد)) [6] .

ولذلك سُمّي الموصول وحده : الاسم الناقص[7] ، فهو لا يسمى ((موصولًا إلا إذا أُكمل بصلته)) [8]، بل ذهبت طائفة من الدارسين إلى أنّ السبب في افتقار الصلة إلى المحل الإعرابي هو كونها جزءًا من الموصول ، وليس عدم وقوع الجملة موقع المفرد[9]، كما هي الحال في بقيّة الجمل التي لا محلّ لها من الإعراب .

وبسبب هذا انبثقت طائفة من الأحكام النحويّة التي تتعامل مع الموصول وصلته على أنهما وحدة واحدة ، فلا يجوز – مثلًا – أن تتقدّم الصلة على الموصول ؛ لأنها كبعضه[10] ، ولا أن يُعطف على الموصول وحده ، بل لا بُدّ من إشراك صلته معه[11] .

وفيما يأتي بيانٌ لجمليّة صلة الموصول وشروطها وتحقيق القول في محلّها الإعرابي وتطبيقاتها في القرآن الكريم.

[جمليّة صلة الموصول]

ليس افتقار الموصول إلى صلة توضحه أمرًا تختص به العربية وحدها ، بل شاركتها فيه لغات أُخر ، كالعبريّة والسريانيّة [12].

ونظرة في ما كتبه نحاة العربية عن صلة الموصول تكشف عن أنّهم عدّوها ((فرعًا يدور في فلك الاسم الموصول)) [13] ، فسيبويه – مثلًا – يسميها (حشوًا) [14] ، وقد يستعمل مصطلح (الصلة) أحيانًا إلى جانب هذا المصطلح ، بما يدل على ترادفهما عنده [15]. والحشو عنده في ((معنى الزيادة ، أي : أنّها ليست أصلًا ، وإنّما هي زيادة يُتَمّمُ بها الاسم ويوضح بها معناه)) [16] .

وسيبويه يسمي الجملة كلامًا أيضًا ، ولكنّه لم يطلق هذا المصطلح على الصلة ، وكأنّه لا يرى فيها الاستقلال بل التبعية حسب ، وهو واقعها .

واستعمال الفراء مصطلح (الصلة) مجردًا عن كلمة (جملة) [17] ، في حين اشترط المبرّد (الاستغناء) في الصلة ، وأطلق عليها مصطلح (الجملة) فقال في (الذي) : ((لا يكون اسمًا إلا بصلة ، ولا تكون صلته إلا كلامًا مستغنيًا ، نحو : الابتداء والخبر ، والفعل والفاعل ، والظرف مع ما فيه ... ، ولا تكون هذه الجمل صلة له إلا وفيها ما يرجع إليها من ذكره)) [18] . يريد بذلك ضميرًا راجعًا إلى الموصول .

وسار ابن السراج على هدى أستاذه المبرّد في اشتراط تمام المعنى والجمليّة في الصلة[19] .

وعلى أية حال فإنّ مصطلح (الصلة) غير مقترن بكلمة (جملة) كان الأكثر استعمالًا ، ما حدا بابن الحاجب إلى تعريف الموصول بأنه : ((ما لا يتم جزءًا إلا بصلة وعائد)) [20] . مُؤْثِرًا كلمة (صلة) على (جملة) ((جريًا على اصطلاحهم)) [21] .

والذي يعنينا بيانه هنا أنّ النحاة على اختلاف مذاهبهم في تحديد مفهوم الجملة قد أقرّوا بجمليّة الصلة ، فالزمخشري وابن يعيش وابن الخبّاز – مثلًا – ممن اشترطوا في الجملة الإفادةَ والإسناد معًا أقرّوا بجمليّة الصلة[22] . وبالمثل فعل الرضي وابن هشام والسيوطي ، ممن اشترطوا في الجملة الإسناد دون الفائدة[23] .

أمّا المُحدَثون فقد تباينت آراؤهم في الاعتداد بجمليّة الصلة ، فذهب الدكتور عبدالفتاح الدجني إلى جمليّة الصلة ، ولكنه نفى عنها قيد الإفادة[24] . في حين ذهب صاحب (النحو الوافي) إلى أنّ الصلة جملة بحسب أصلها الأول ، أمّا بعد وقوعها صلة فقد فقدت استقلالها ، وصارت متممة للمعنى في غيرها ، فليس لها كيان مستقل ؛ ((لذلك لا تسمى (كلامًا) أو (جملةً) مطلقًا)) [25] . فكأنّه يرى أنّها تركيب إسناديٌّ حسب .

وذهب الدكتور علي أبو المكارم إلى اتخاذ عدم استقلال الموصول وصلته بالفائدة سبيلًا إلى نفي الجمليّة عن الصلة ، مرجِّحًا كونها تركيبًا إسناديًا ليس إلّا [26].

وعدَّ الدكتور داوود عبده الصلة جملة مؤثرة في دلالة الجملة الكبرى ، وبالغ في ذلك فعدّ الاسم الموصول أداة تعريف ليس لها حظ من الإعراب[27] .

والذي يبدو أنّ الصلة جملة يتوافر فيها عنصر الإسناد أوّلًا ، وعنصر الاستقلال بالفائدة قبل ارتباطها بالموصول ، فهي لذلك جملة صغرى لا محلّ لها من الإعراب .

وما يعزز هذا الذي ذهبنا إليه أنّ جمهور النحاة عدّوا صلة الموصول جملة ، وأنّهم تعاملوا معها بوصفها جملة صغرى ، إذ أوجبوا – منطلقين من واقع اللغة – وجود ضمير فيها يعود على الموصول ، وهذا ((العائد يعلّقها بالموصول ويتمّمها به)) [28] . وحتى في حالة الاستغناء عنه فإنّ هذا يؤكد أنها جملة صغرى ؛ لأنّ ((كل جملتين يحذف من أحدهما شيء، ويقتصر بدلالة الجملة الأخرى على ما حُذِفَ فهما كالجملة الواحدة)) [29] التي تضمُّ في أثنائها جملة صغرى .

ولذا رأينا من المُحدَثين من يعدّ جملة الصلة ((مقطعًا جمليًّا له وعليه ما للمقاطع الجمليَّة)) [30] .

ولكون الصلة جملة صغرى تتّحد تركيبيًّا مع جملة أخرى فقد اشترط فيها النحاة شروطًا تؤهّلها لهذا الموقع ، فذهبوا إلى أنّ ((كل ما صلح أنْ يكون خبر الابتداء جاز أنْ يكون صلة)) [31] . فالصلة يجب أن تكون جملة أو شبه جملة تامة ، أي : ((أنْ يكون في وصل الموصول بها فائدة)) [32] وأن تكون خبريّة .

ولكنّ هذا القيد لم يسلم من خروج طائفة من النحاة عليه ، إذ جوّز الكسائيّ بجملتي الأمر والنهي ، وهما طلبيّتان[33] . وجوّز ابن هشام الضرير الوصل بجملة مصدّرة بـ (ليت ، ولعلّ ، وعسى) [34] .

في حين اختُلِف في جملة التعجّب ، فمن منعها رجّح كونها إنشائية ، ورأى أنّ ثمّة تناقضًا بين وظيفتي التعجب والصلة ، لقيام الأولى على خفاء السبب ، في حين تقوم الثانية بوظيفة الإيضاح والتبيين ، فذهب ابن عصفور – مثلًا – إلى المنع[35] ، ورأى ابن خروف جواز ذلك وصححه السيوطيّ[36] .

واختُلف في الوصل بجملتي القسم والشرط ، فأجاز قوم الوصل بالقسم ، محتجّين بورود ذلك في القرآن الكريم[37] . وذهب آخرون إلى منع الوصل بالجملة الشرطيّة[38] ، وهذا غير صحيح ، وسيأتي – إن شاء الله – الكلامُ على الوصل بالجملتين القسميّة والشرطيّة عند الكلام على أنماط صلة الموصول في القرآن الكريم .

وقد رجّح الدكتور علي أبو المكارم عد الوصل بالجملة الوصفيّة[39] ، وما ذكره مرجوح ؛ لأنّ الوصل بها – على قلّته – ثابت في لسان العرب بما حكاه سيبويه عن الخليل[40] .

وخلاصة القول : إنّ النحاة قد اشترطوا في جملة الصلة : (الخبريّة الحقيقيّة أو الاعتباريّة) [41] .

واشتُرط في الصلة كذلك أن تكون معلومة للمخاطَب ، على أن لا تصل إلى حدّ البديهة التي لا تفيد ، ولكنّها قد تُبهم أحيانًا لغرض بلاغيّ[42] كما في قوله تعالى : (فَغَشِيَهُم مِّنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ) [سورة طه : 78] . كما اشتُرط فيها أن لا تستدعيَ كلامًا قبلها ، بل تكون لها استقلاليّة التركيب ضمن الجملة الكبرى[43] .

وأُلزمت جملة الصلة برابط يربطها بالموصول ، وقد يستغنى عن ذلك الرابط في حالات إعرابيّة وتركيبيّة حصرها النحاة في مواضع معيّنة[44] ، على أنّ حذف العائد ليس دون إثباته في الحُسن ، إذ ورد الأمران في كتاب الله تعالى[45] .

ومما ينبغي بيانه أنّ جمهور النحاة عدّوا (أل) [46] من الأسماء الموصولة إذا دخلت على اسمي الفاعل والمفعول ، مفترضين في ذلك دخولها على الفعل الذي صُيِّر في صورة الاسم ؛ لأنّهم ((كرهوا دخول اللام الاسميّة المشابهة للحرفيّة لفظًا ومعنًى على صورة الفعل))[47]. وحقُّ الإعراب في هذه الحالة – كما يرون – أن يكون على (أل) ، ولكنْ لمجيئها على صورة الحرفيّة ((نُقِل إعرابها إلى صلتها عارية)) [48] .

وإذا اتّفق النحاة على كون صلة (أل) اسمَ الفاعل والمفعول ، فإنّهم اختلفوا في ما وراء ذلك ، فتعدّدت أقوالهم في وصلها بالصفة المشبّهة[49] ، كما ذهب الجمهور إلى منع وصلها بالمضارع إلا لضرورة ، في حين ((أجازه بعض الكوفيين في الاختيار ، وتبعه ابن مالك)) [50]

واتفقوا على أنّ وصلها بالجملة الاسميّة والظرف ضرورة [51]، وعلى ذلك فإنَّ (أل) لا تكون جملة إلا في الضرورة ، وأمّا في سعة الكلام فصلتها مفردٌ مشتقٌّ .

ولكنّ رأي الجمهور في عدّ (أل) اسمًا موصولًا لم يسلم من خروج طائفة من النحاة عليه ، فذهب الأخفش[52] والمازنيّ[53] وتبعهما ابن يعيش[54] إلى القول بحرفيّتها ، منطلقين في ذلك من اعتبارات منطقيّة تتّفق وواقعَ اللغة.

وإلى هذا ذهب الدكتور عبدالرحمن أيوب[55] ، وهو ما نرجّحه لأسباب منها : أن تطّرد القاعدة النحوية في كون صلة الموصول جملة أو شبهها دائمًا ، وفي كون (أل) حرفًا دائمًا ، وفي ذلك من التيسير ما لا يخفى . وكذلك أنْ تُستبعد عن الدرس النحوي تأويلات لا معنى لها ، كافتراض فعلية صلة (أل) ثم تحويلها إلى الاسميّة ، وكافتراض نقل الإعراب من (إل) إلى صلتها عارية ، وهو ما لا يُستساغ في الدراسات اللغويّة . وكذلك ذهابهم إلى تأويل طائفة من الآيات قِيل : إنّ معمول الصلة فيها قد تقدّم على الموصول[56] ، نحو قوله تعالى : (وَكَانُواْ فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ) [سورة يوسف : 20] .

وأخيرًا ، فإنّ ترجيح هذا الرأي سيقطع تأويلات أخرى توسّع فيها الكوفيون ، كذهابهم إلى جواز عدّ (أل) موصولةً وإنْ دخلت على اسم جامد[57] ، أو كانت في حكم الجزء من كلمة كما في كلمة الآن[58] .

[تحمّل أسماء الإشارة لدلالة الموصول]

اختلف نحاة المدرستين في جواز تحمّل أسماء الإشارة لدلالة الموصول ، فقد ذهب الكوفيون[59] وتبعهم الزجاج[60] إلى جواز ذلك ، مستندين كلام العرب ، وخرّجوا طائفة من الآيات القرآنية على هذا الأساس ، كقوله تعالى : (ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ) [سورة البقرة : 85] ، وفي المقابل تمسّك البصريّون باستصحاب الأصل ، فقالوا : إنّ الأصل في أسماء الإشارة دلالتها على الإشارة ، أمّا الأسماء الموصولة فهي ليست في معناها ، فينبغي أن لا يُحمل أحدهما على الآخر[61] .

ويبدو أنّ مذهب الكوفيين أرجح ، إذ عضّدوا رأيهم بالسماع ، كما أنّ الدراسات الحديثة التي قام بها عدد من المستشرقين أوضحت أنّ أصل الأسماء الموصولة في كل اللغات الجزرية هي أسماء إشارة[62] .

وثمرة الخلاف في هذه المسألة ترجع إلى عدّ الجمل الصغرى بعد أسماء الإشارة في الآية السابقة ومثيلاتها صلات لا محل لها من الإعراب ، إذا حُملت هذه الأسماء على الموصوليّة ، وإلّا فإنّ لهذه الجمل محلًّا إعرابيًّا .

[إعراب صلة الموصول]

لم يُجمع النحاة على إعرابٍ موحّدٍ لجملة الصلة ، بل اختلفوا في توجيهها تبعًا لاختلاف نظرتهم في الحكم بجمليّتها .

ونستطيع أن نتلمس جذور إعراب الصلة عند سيبويه إذ قال عن الاسم الموصول (الذي) : ((لا يعمل في شيء ، والأسماء بعده مبتدأة)) [63] ، فعلى هذا تكون جملة صلة الموصول لا محل لها من الإعراب ؛ لأنّ الاسم الذي تستند إليه غير عامل[64] ، فتكون الجملة بعده مبتدأة .

ولكن من النحاة من يرى ((أنّ الموصول وحده لا موضع له من الإعراب ، وإنما يكون له موضع من الإعراب إذا تمّ بِصلته)) [65] . ويبدو أنّ هذا الرأي قد لقي استحسانًا من لدن طائفة من النحاة ، فطفِق أحدهم يُدرِّسُه لطلابه ، إذ حكى ابن هشام ((عن بعضهم أنه كان يُلقّن أصحابه أن يقولوا : إنّ الموصول وصلته في موضع كذا ، محتجًّا بأنهما ككلمة واحدة)) [66] . وممّن ذهب إلى هذا التوجيه العكبري[67]، بل إنّ الدكتور شوقي ضيف حبّذ هذا الرأي ودعا إليه ، ولذلك رأى أن تُنقل جملة صلة الموصول إلى الجمل التي لها محلّ من الإعراب[68] .

وهذا الرأي لا يمكن أن يُصار إليه لسببين ، أولهما : ((أنّ حقّ الإعراب أن يدور على الموصول ؛ لأنه هو المقصود بالكلام)) [69] ، وثانيهما : أنّنا لو أخذنا بهذا التوجيه فسنصطدم بالموصولات المعربة التي تظهر عليها علامات الإعراب ، وحينئذٍ لا يمكن توجيه جملة صلة الموصول ؛ لظهور حركة الإعراب على الاسم قبلها .

ومن النحاة من ذهب إلى رأي آخر ، فرأى أنّ الصلة ((معربة بإعراب الموصول ، اعتقادًا منه أنها صفة الموصول لتبيينها له)) [70] ، وهذا لا يتوجّه ؛ لأنّ الموصولات معارف اتفاقًا، والجمل لا تصف المعارف .

وإلى قريب من هذا مال الدكتور داوود عبده مع اختلاف في توجيه الموصول ؛ إذ رأى أنّ الموصول أداة تعريف حسب ، وأنه لا محلّ له من الإعراب ، وأما ما يستحقه من إعراب حسب السياق فهو لاسم محذوف تقديره (شخص) ، وتتبع جملة الصلة هذا الاسم المحذوف في إعرابه لكونها صفة له[71] .

وهذا الرأي يلتقي الرأي السابق في إعرابه الصلة الإعراب نفسه الذي تستحقه الصفة . ومع هذا فهو يبقى وجهة نظر قابلة للنقاش من أكثر من جانب ، فمثلًا : (اللذان واللتان) اسمان

موصولان ، تتغيّر حركتهما الإعرابية حسب موقعهما من الجملة ، فإذا عددناهما أداتي تعريف – حسب ما افترض الباحث – فسنخالف قواعد اللغة العربية ، إذ لا أداة تعريف معربة فيها .

والذي نميل إليه ما ذهب إليه الجمهور من أنّه لا محلّ لجملة الصلة من الإعراب ، وهو ما اختاره غير واحد من محققي النحاة[72] .

[أنماط جملة الصلة في القرآن الكريم]

ذكر النحاة أنّ صلة الموصول الاسمي تكون ((بأربعة أشياء : الفعل والفاعل ، والمبتدأ والخبر ، والظرف)) [73] . ومن النحاة من زاد قسمًا خامسًا هو : (القسم وجوابه) [74] ، محتجّين بورود ذلك في موضعين من القرآن[75] ، هما قوله تعالى : (وَإِنَّ مِنْكُمْ لَمَنْ لَيُبَطِّئَنَّ) [سورة النساء : 72] ، وقوله تعالى : (وَإِنَّ كُلاًّ لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ) [سورة هود : 111] .

والذي يبدو أنّه لا يمكن الجزم بحمل هذه الأفعال على القسمية ؛ لأنها أفعال مؤكدة باللام والنون حسب ، ولعلّ توجيهها على الصلة أفضل من إجرائها على القسم مع إضمار فعل خبري تقديره : (أحلفُ) [76].

وفيما يأتي بيان لصور جملة الصلة في القرآن الكريم :

أ – جملة الصلة الفعليّة :

شغلت الجملة الفعليّة حيّزًا كبيرًا في صلات الأسماء الموصولة في القرآن الكريم ، وقد تعدّدت أنماط الفعل في هذه الجملة – كما في الاستعمال العربي – بين ((التعدي واللزوم ، والحقيقي وغير الحقيقي)) [77] ، أي : الفعل الناقص . كما تنوعت صيغها بين ماضوية ومضارعية ، مثبتة أو منفيّة ، مبنية لمعلوم تارة وللمجهول تارة أخرى .

أولًا : صيغة الفعل الماضي

تعاقبت على جملة الصلة صور عدّة للفعل الماضي ، فَوَرَدَ مثبتًا تامًّا كما في قوله تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا آمِنُوا بِاللهِ وَرَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي نَزَّلَ عَلَى رَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي أَنْزَلَ مِنْ قَبْلُ) [سورة النساء : 136] ، ويلحظ هنا أنّ تعدية الفعل (نَزَّلَ) في جملتي الصلة وردت تارة بصيغة (فَعَّلَ) وتارة بصيغة (أَفْعَلَ) ، وقد حذف العائد من الصلة في الجملتين .

وقد يقترن هذا الفعل بالأداة (قد) التحقيقيّة ، ومنه قوله تعالى : (سُنَّةَ اللهِ الَّتِي قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلُ) [سورة الفتح : 23] .

وقد يتعدّى الماضي التام إلى مفعول واحد ، كما ورد في قول الحق سبحانه : (أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ أَنْ يَسْبِقُونَا سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ) [سورة العنكبوت : 4] ، أو يتعدّى إلى مفعولين قد استوفاهما نحو قوله تعالى : (الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا وَالسَّمَاءَ بِنَاءً) [سورة البقرة : 22] ، وقد تسد الجملة الاسميّة المؤكدة مسد المفعولين في جملة الصلة ، قال تعالى : (وَقَالَ لِلَّذِي ظَنَّ أَنَّهُ نَاجٍ مِّنْهُمَا اذْكُرْنِي عِندَ رَبِّكَ) [سورة يوسف : 42].

وكثيرًا ما يرد الفعل الماضي مثبتًا ناقصًا كقوله تعالى : (وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلا مَنْ كَانَ هُوداً أَوْ نَصَارَى) [سورة البقرة : 111] ، وهنا تتنوع أشكال الخبر مع الفعل الناقص ، فقد يكون اسمًا كما سبق ، أو وصفًا مشتقًّا كما في قوله تعالى : (إِنَّ اللهَ لا يُحِبُّ مَنْ كَانَ خَوَّاناً أَثِيماً) [سورة النساء : 107] ، وقد يكون جملة فعليّة نحو قوله عز وجل : (وَعْدَ الصِّدْقِ الَّذِي كَانُوا يُوعَدُونَ) [سورة الأحقاف : 16] ، وقد يتقدّم معلّق جملة الخبر عليها في هذا النمط لغرض بلاغي كالتخصيص وتحقيق التناسق الإيقاعي[78] ، كما في قوله سبحانه : (ثُمَّ يُقَالُ هَذَا الَّذِي كُنْتُمْ بِهِ تُكَذِّبُونَ) [سورة المطففين : 17] ، وقد يكون الخبر شبه جملة ، قال تعالى : (سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ مَا وَلَّاهُمْ عَنْ قِبْلَتِهِمُ الَّتِي كَانُوا عَلَيْهَا) [سورة البقرة : 142] .

ولعلّ أهم ما يميّز جملة الصلة الماضويّة هو الاستغناء عن متعلّقات الصلة ، بحيث لا يحتاج المتلقّي إلى بيانها ؛ لوقوعها في حكم المُدرَك ، فكثيرًا ما يتردّد خطاب المؤمنين بقوله تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا) من دون ذكر المؤمَنِ به ، في حين تكتمل جملة الصلة – غالبًا– عنما يكون فعلها مضارعًا ، كقوله تعالى : (لَا يَسْتَأْذِنُكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ يُجَاهِدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالْمُتَّقِينَ) [سورة التوبة : 44] .

وليس هذا الاستغناء مقصورًا على الفعل (آمن) ، بل هو مستعمل مع طائفة من الأفعال الماضوية ، كقوله تبارك اسمه : (إِلاَّ الَّذِينَ صَبَرُواْ وَعَمِلُواْ الصَّالِحَاتِ) [سورة هود : 11] ، وقوله عزّ وجلّ : (وَلَا تُخَاطِبْنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا إِنَّهُمْ مُغْرَقُونَ) [سورة هود : 37] ، وقوله تعالى : (الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى (2) وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى) [سورة الأعلى : 2 –3] . فالأفعال (صبر ، وظلم ، وخلق ، وقدّر) لم يذكر متعلّقاتها ؛ لإفادتها الشمول بالإطلاق .

وأحيانًا تُبهم جملة الصلة الماضويّة ، فتوضّح بجملة أخرى تعقبها ، قال تعالى : (الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ (4) عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ) [سورة العلق : 4 – 5] فيكون قوله تبارك وتعالى : (عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ) بيانًا وتوضيحًا لقوله عز وجلّ : (الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ) [79] .

ثانيًا : صيغة الفعل المضارع

تعدّدت صور الفعل المضارع في جملة الصلة ، فورد مثبتًا تامًّا كقوله تعالى : (وَلا الَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ) [سورة النساء : 18] ، وورد متعدّيًا بحرف جر محذوف ، وذلك لدخول الجار على المصدر المؤوّل ، قال تعالى : (وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّينِ) [سورة الشعراء : 82] .

واستُعمل أيضًا متعدّيًا إلى مفعول واحد ، ومنه قوله تعالى : (أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبْءَ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ) [سورة النمل : 25] .

وقد لا يكتفي المضارع بمفعوله ، فتمتدّ الصلة بمجموعة من المكملات ، قال عز وجلّ : (رَّبُّكُمُ الَّذِي يُزْجِي لَكُمُ الْفُلْكَ فِي الْبَحْرِ لِتَبْتَغُواْ مِن فَضْلِهِ) [سورة الإسراء : 66] .

ويرد الفعل المضارع متعدّيًا ، إلا أنّ الجملة الاسميّة المؤكّدة تسد مسدّ المفعول ، قال تبارك وتعالى : (الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُو رَبِّهِمْ وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ رَاجِعُونَ) [سورة البقرة : 46] .

ولا فرق في استعمال الصلة ((بين أنْ تكون الجملة إيجابًا أو سلبًا)) [80] ، وعلى هذا جاء الاستعمال القرآني للفعل المضارع التام ، فورد منفيًّا بالأداة (لا) كثيرًا ، ومنه قوله عز وجلّ : (وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللهِ مَا لاَ يَضُرُّهُمْ وَلاَ يَنفَعُهُمْ) [سورة يونس : 18] . ويُنفى قليلًا باستعمال الأداة (لم) التي تُحِيل زمانه إلى المُضيّ ، كما في قوله تعالى : (وَقُلِ الْحَمْدُ لِلّهِ الَّذِي لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا) [سورة الإسراء : 111] .

وقد يرد الفعل المضارع المنفي في جملة الصلة ناقصًا ، كما في قوله تعالى : (ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ) [سورة البقرة : 196] .

ومن استعمالات المضارع أن يكون مثبتًا مبنيًّا للمجهول ، ومنه قوله عز وجلّ : (وَمِنكُم مَّن يُرَدُّ إِلَى أَرْذَلِ الْعُمُرِ لِكَيْ لاَ يَعْلَمَ بَعْدَ عِلْمٍ شَيْئًا) [سورة النحل : 70] . وقد يتقدّم الجار والمجرور المتعلّق بالمضارع المبني للمجهول بما يفيد التخصيص ، قال تعالى : (وَهُوَ الَّذِيَ

إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ) [سورة الأنعام : 72] . وقد يكون المضارع المبني للمجهول منفيًّا ، كما في قوله تبارك وتعالى : (لَّتِي لَمْ يُخْلَقْ مِثْلُهَا فِي الْبِلادِ) [سورة الفجر : 8] .

وقد تستغني جملة الصلة المضارعيّة عن متعلّقاتها ، ولكنّها لا تداني في ذلك الجملة الماضويّة ، قال تعالى : (وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ لَا يَسْتَجِيبُونَ لَهُمْ بِشَيْءٍ إِلَّا كَبَاسِطِ كَفَّيْهِ إِلَى الْمَاءِ لِيَبْلُغَ فَاهُ وَمَا هُوَ بِبَالِغِهِ) [سورة الرعد : 14] ، قال أبو عبيدة : ((مجازه : والذين يدعون غيره من دونه)) [81] ، ولكن لا يكاد يُشعر بالمحذوف ؛ لأنّ الآية الكريمة قد استغنت عنه .

ومما يُشار إليه أنّ العائد في جملة الصلة المضارعيّة قد يُحذف أحيانًا لأغراض بلاغيّة ، منها توافق الفواصل ، على أن لا يكون ذلك هو القصدُ الوحيدُ من الحذف ، كما في قوله تعالى : (أَفَرَأَيْتُمُ النَّارَ الَّتِي تُورُونَ) [سورة الواقعة : 71] .

ب – جملة الصلة الاسميّة :

وردت الجملة الاسمية في القرآن الكريم صلة للاسم الموصول بأنماط متعدّدة وصياغات مختلفة ، تتناسب وسياق الكلام .

وتتركّبُ جملة الصلة الاسمية من (مبتدأ وخبر) ، والمبتدأ في هذا التركيب غالبًا ما يكون ضميرًا منفصلًا ، ومنه قوله تعالى : (وَمَا نَرَاكَ اتَّبَعَكَ إِلاَّ الَّذِينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا) [سورة هود : 27] . وقد يرد اسمًا صريحًا كما في قول الحق سبحانه : (فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ) [سورة البقرة : 24] . ولكنّ هذا التركيب قليل نسبيًّا قياسًا بالتركيب الذي يكون فيه المبتدأ ضميرًا منفصلًا .

ويكون الخبر في الجملة الاسميّة وصفًا مشتقًّا ، كما في قوله تعالى : (وَمَنْ هُوَ مُسْتَخْفٍ بِاللَّيْلِ وَسَارِبٌ بِالنَّهَارِ) [سورة الرعد : 10] .

وقد يرد الخبر ظرفًا متقدّمًا على المبتدأ النكرة ، ومنه قوله تعالى: (فَتَرَى الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ يُسَارِعُونَ فِيهِمْ) [سورة المائدة : 52] . ونلحظ دلالة تأكيد الذم في بناء جملة الصلة من خلال تقديم الخبر وتنكير المبتدأ .

وقد تتقدّم شبه الجملة أيضًا على المبتدأ المعرّف بالإضافة ، قال تعالى : (قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ) [سورة الأعراف : 158] ، وهنا تُلحظُ دلالة الاختصاص المُتأتّية من من تقديم الخبر على المبتدأ .

وقد يكون الخبر جملة فعليّة ، كما في قول الحق سبحانه : (الَّذِينَ هُمْ يُرَاؤُونَ) [سورة الماعون : 6] .

وقد يرد الخبر جملة اسميّة ، ومنه قوله تبارك وتعالى : (وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ) [سورة لزخرف : 84] ، إذ نظر النحاة إلى الصلة على أنّها جملة كبرى حُذِف فيها المبتدأ بوصفه عائدًا على الاسم الموصول ، وتقدير الجملة عندهم : (وهو الذي هو في السماء إله وفي الأرض إله) [82] ، يرون أنّه ((لا يصحّ أن يُجعل (إِلَهٌ) مبتدأ و (فِي السَّمَاءِ) خبره ؛ لأنّه لا يبقى لـ (الَّذِي) عائدٌ ، فهو كقولك : هو الذي في الدار زيدٌ)) [83] .

جـ : جملة الصلة الظرفيّة

اشترط النحاة في الظرف الواقع صلة شرطين ، أحدهما : تمام المعنى . والآخر : والتعلّق بفعل محذوف[84] . ووصف ابن هشام الشرط الأخير بأنّه لا خلاف فيه[85] .

والذي يبدو هو أنّ اشتراط المعنى وحده كافٍ لتجويز وقوع الظرف صلةً ، إذ أجاز الكوفيّون ومن تبعهم ذلك في الخبر، ومن غير اشتراط التعلّق بفعل محذوف [86] . ولا ضَيْرَ في إجراء هذا الحكم على الصلة ، بجامع كون جملتي الخبر والصلة من الجمل الصغرى في العربيّة .

كما أنّ تقدير فعل تتعلّق شبه الجملة به سيجعل الجملة فعليّة ، وعلى هذا يكون ذكر الصلة الظرفيّة من أنماط جملة الصلة لا معنى له ، فضلًا عن وجود مواضع في القرآن الكريم لا يستقيم معها التقدير كما في قول الحق سبحانه : (إِنَّ الَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ لاَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ) [سورة الأعراف : 206] .

وثَمَّةَ مواضع أخرى تُشعر بتمام المعنى فلا تحتاج إلى تقدير متعلّق محذوف فُرِضَ على الجملة في ضوء نظريّة العامل ، ومن هذه المواضع قوله تعالى : (لَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ) [سورة البقرة : 228] ، وقوله تقدّس اسمه : (وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ) [سورة النساء : 23] ، فالصلة في هاتين الآيتين ونظيراتهما لا تستوجب أن يُقدّر معها الفعل (استقرَّ) الذي لهج به النحاة[87] .

وممّا يُشارُ إليه في هذا المقام ما استشكله أبو حيّان في قوله تعالى : (يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ) [سورة البقرة : 11] ، إذ قال : ((صلة (الَّذِينَ) قوله : (مِنْ قَبْلِكُمْ) جارّ ومجرور ناقص ، ليس في الإخبار به عن الأعيان فائدة ،

فكذلك الوصل به)) [88] . ورأى أنّ ذلك لا يتوجّه عنده إلا بتأويل ، وتأويله عنده : ((أنّ ظرف الزمان إذا وُصف صحّ وقوعه خبرًا ، نحو : (نحن في يوم طيب) ، كذلك يُقدَّرُ هذا : والذين كانوا من زمانٍ قبل زمانكم)) [89] . والظاهر أنّ هذا التأويل لا جدوى منه ، فدلالة الصلة واضحة من دونه .

د – جملة الصلة الشرطيّة

لم يكن المانعون لوقوع الجملة الشرطيّة صلة للموصول الاسميّ على حق[90] ، ولا الذين ذهبوا إلى قلّة هذا الأسلوب في الكلام العربي[91] .

فالقرآن الكريم – وهو قمة البيان العربي – قد حوى ما ينيف على العشرين موضعًا من هذا النمط [92] ، فضلًا عن إثبات قدامى النحاة لهذا الأسلوب ، وفي مقدّمتهم سيبويه[93] .

وقد وردت جملة الصلة شرطيّةً مصدّرةً بالأداة الجازمة (إنْ) التي هي أمّ الباب في الشرط [94] في آيات كثيرة ، منها قوله تعالى : (وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ بِقِنْطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ لا يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ إِلا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَائِماً) [سورة آل عمران : 75] .

وقد وردت جملة الصلة شرطيّةً مصدّرةً بأداة الشرط غير الجازمة (لو) في موضع واحد من القرآن الكريم هو قوله عزّ وجلّ : (وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافاً خَافُوا عَلَيْهِمْ) [سورة النساء : 9] .

وصُدّرت جملة الصلة أيضًا بأداة الشرط غير الجازمة (إذا) كما في قوله تعالى : (الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُمْ مُصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ) [سورة البقرة : 156] .

ومن المُحدَثين من وهِمَ في توجيه قوله تعالى : (وَلَقَدْ مَكَّنَّاهُمْ فِيمَا إِنْ مَكَّنَّاكُمْ فِيهِ وَجَعَلْنَا لَهُمْ سَمْعاً وَأَبْصَاراً وَأَفْئِدَةً) [سورة الأحقاف : 26] ، إذ ظنّ أنّ صلة الموصول في الآية جملة شرطيّة [95]، والصحيحُ أنّ جملة الصلة – هنا – جملة فعليّة منفيّة [96] وليست شرطيّة ، ودلالتها على ذلك واضحة .

هـ – حذف جملة الصلة

تباينت آراء النحاة في حذف جملة الصلة ، فمنهم من أجاز ذلك بشرط دلالة السياق على المحذوف كابن عصفور – مثلًا – ، إذ ذهب إلى ((أنّه لا يجوز حذف صلة الموصول إلّا إذا كان في الكلام ما يدلّ عليه)) [97] .

في حين نعت الرضيّ وابن هشام حذف صلة الموصول الاسمي بـ (القلّة) [98] . أمّا ابن يعيش فيعدّ الحذف شاذًّا في الاستعمال والقياس معًا [99] .

واستمرّ الخلاف بين النحاة في هذه المسألة ، حتى أنّ السيوطيّ حكى فيها القولين[100]

والذي نذهب إليه هو أنّ حذف الصلة قليل في العربيّة ، فلم يرد إلّا في شواهد معدودة كما في قولهم : (بَعُدَ اللّتيا والتي) إن حُمِلت الكلمتان على الموصوليّة[101] . إذ أنّ هناك من عدّهما ((من أسماء الداهية ، كأنّها سُمّيت بالموصول دون الصلة)) [102] .

ومهما يكن من أمر فإنّ هذا الأسلوب لم يقع في كتاب الله تبارك وتعالى ، إذ لم يرد في القرآن موصول محذوف الصلة .

وبالمثل اختلف النحاة في حذف الموصول وبقاء صلته ، فأجاز ذلك ((الكوفيون والبغداديّون واختاره ابن مالك)) [103] ، ومال إليه طائفة من المفسرين فخرّجوا عليه آيات من كتاب الله[104] ، في حين رفض بعضهم وقوعه في القرآن الكريم ، وعدّوه خطأ بيّنًا[105] .

الخاتمة

اللهم لك الحمد كله ولك الشكر كله على نعمك التي لا تحصى ، والصلاة والسلام على نبي الرحمة قدوتنا محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين ، أما بعدُ :

فهذه طائفة من النتائج التي توصّل إليها البحث في طيّاته ، آمل أن تكون نتائج ذات بال ، وهذه النتائج هي :

1- توصل البحث إلى ترجيح مذهب الجمهور في كون جملة صلة الموصول من الجمل التي لا محل لها من الإعراب تماشيًا مع مذهب الجمهور وخلافًا لمن قال غير ذلك .
2- ثبت بعد التقصي أنّ (أل) موصول حرفيّ وليس اسميًّا خلافًا للجمهور ، يشهد لذلك منطقية اللغة وواقعها .
3- اتضح بالدليل والبرهان أنّ أسماء الإشارة تحمل دلالة الموصول .
4- برهن البحث أنه لم يكن المانعون لوقوع الجملة الشرطيّة صلةً ولا القائلون بقلّتها في الكلام العربي مصيبين فيما ذهبوا إليه ، بل الحق أنها جائزة ومستفيضة .

الهوامش

([1]) – الشرط في القرآن على نهج اللسانيات الوصفية : د. عبدالسلام السدي : ص160 – 161 .

([2]) – ينظر : شرح المقدمة المحسبة ، ابن بابشاذ : 1 / 177.

([3]) – ينظر : همع الهوامع ، السيوطي : 1 / 88.

([4]) – ينظر : الكتاب : 2 / 404 .

([5]) – نفسه : 3 / 102 .

([6]) – الكتاب : 3 / 106 .

([7]) – ينظر : شرح المفصل ، ابن يعيش : 3 / 150 .

([8]) – الفوائد والقواعد ، الثمانيني : ص71 .

([9]) – ينظر: الكناش في النحو والصرف ، الملك المؤيد : ص136 ، والمدخل إلى دراسة النحو العربي ، د. علي أبو المكارم : 2 / 201 .

([10]) – ينظر : المقتضب ، المبرد : 3 / 197 .

([11]) – الأصول ، ابن السرّاج : 2 / 68 .

([12]) – ينظر : الموصل في اللغات العربية والعربية والسريانية ، د. زاكية محمد رشدي : ص116 .

([13]) – أبحاث في اللغة العربية ، د. داوود عبده : ص64 .

([14]) – ينظر : الكتاب : 2 / 105 .

([15]) – نفسه : 2 / 107.

([16]) – شرح المفصل ، ابن يعيش : 3 / 151 .

([17]) – ينظر : معاني القرآن : 1 / 101 .

([18]) – المقتضب : 1 / 19 .

([19]) – ينظر : الأصول : 2 / 262 و 266 .

([20]) – شرح الرضي على الكافية : 3 / 5 .

([21]) – نفسه : 3 / 6 .

([22]) – ينظر : الغرة المخفيّة ، ابن الخبّاز : 1 / 339 .

([23]) – ينظر : شرح الرضي على الكافية : 3 / 7 ، ومغني اللبيب ، ابن هشام : 2 / 457 ، وهمع الهوامع : 1 / 85 .

([24]) – ينظر : الجملة النحوية نشأة وتطورًا وإعرابًا : ص38.

([25]) – النحو الوافي ، عباس حسن : 1 / 15 .

([26]) – ينظر : المدخل إلى دراسة النحو العربي : 2 / 203 .

([27]) – ينظر : أبحاث في اللغة العربية : ص59 – 68 .

([28]) – أسرار العربية ، الأنباري : ص381 .

([29]) – الأصول : 2 / 65 .

([30]) – الألسنيّة العربيّة ، ريمون طحّان : 2 / 101 .

([31]) – إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ، ابن خالويه : ص30 .

([32]) – شرح جمل الزجاجي ، ابن عصفور : 1 / 179 .

([33]) – ينظر : ارتشاف الضرب ، أبو حيان : 1/ 521 . ونقل الزجاج الإجماع على خلاف ذلك . ينظر : معاني القرآن وإعرابه :2 / 75 –76 وهذا الإجماع الذي حكاه الزجاج إمّا أن يقصد به إجماع نحاة البصرة ، وإلاّ فإنّه لم يطّلع على رأي الكسائي – فلزم التنبيه .

([34]) – ينظر : ارتشاف الضرب : 1 / 521 . وقد سبق المبرّدُ هشامًا الضريرَ في تجويز وقوع الجملة المصدّرة بـ (ليت) صلة للموصول . ينظر : المقتضب : 3 / 194 .

([35]) – ينظر : شرح جمل الزجاجي : 1 / 180 .

([36]) – ينظر : همع الهوامع : 1 / 86 .

([37]) – ينظر: شرح الكافي الشافية ، ابن مالك : 1 /288 .

([38]) – ينظر : همع الهوامع : 1 / 68.

([39]) – ينظر : المدخل إلى دراسة النحو العربي : 2 / 202

([40]) – ينظر : الكتاب : 2 / 108 .

([41]) – ينظر : الأساليب الإنشائية في النحو العربي ، عبدالسلام هارون : ص34 .

([42]) – ينظر: شرح الكافية الشافية : 1 / 188 .

([43]) – ينظر : همع الهوامع : 1 /86 .

([44]) – ينظر : شرح الرضي على الكافية : 3 / 24 – 28 .

([45]) – ينظر : شرح المفصل : 3 / 152 .

([46]) – ذهب ابن مالك إلى أنّ التعبير بـ (أل) أولى من التعبير بـ (الألف واللام) ، ليسلك في ذلك سبيل سائر الأدوات . ينظر : شرح الكافية الشافية : 1 / 279 .

([47]) – شرح الرضي على الكافية : 3 / 13 .

([48]) – نفسه : 3 / 14 .

([49]) – ينظر : همع الهوامع : 1 / 85.

([50]) – ارتشاف الضرب : 1 / 531.

([51]) – ينظر : همع الهوامع : 1 / 85 .

([52]) – نفسه : 1 / 85 .

([53]) – ينظر : شرح الرضي على الكافية : 3 / 11 .

([54]) – ينظر : شرح المفصل : 3 / 144 .

([55]) – ينظر : دراسات نقدية في النحو العربي : ص106 .

([56]) – ينظر : شرح جمل الزجاجي : 1 / 187 .

([57]) – ينظر : معاني القرآن ، الفراء : 1 / 219 .

([58]) – ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ، الأنباري : 2 / 520 .

([59]) – ينظر : معاني القرآن ، الفراء : 1 / 138 .

([60]) – ينظر : معاني القرآن وإعرابه : 1 /167.

([61]) – ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : 2 / 719.

([62]) – ينظر : فقه اللغات السامية ، كارل بروكلمان : ص91

([63]) – الكتاب : 3 / 11 .

([64]) – أي : غير عامل في جملة الصلة ، وإلاّ فإنّ (أيّ) تُضاف إلى ضمير فتعمل فيه الجر.

([65]) – شرح المفصل : 3 / 139 .

([66]) – مغني اللبيب : 2 / 457 .

([67]) – التبيان في إعراب القرآن : 1 / 223 .

([68]) – ينظر : تيسير النحو : ص193 .

([69]) – شرح الرضي على الكافية : 3 / 16 .

([70]) – نفسه : 3 / 17 .

([71]) – ينظر : أبحاث في اللغة : ص59 – 68 .

([72]) – ينظر : شرح المفصل : 3 / 139 ، وشرح الرضي على الكافية : 3 / 16 .

([73]) – شرح المفصل : 3 / 150 . وينظر : شرح جمل الزجاجي : 1 / 180 – 182.

([74]) – ينظر : الغرّة المخفيّة : 1 / 339 .

([75]) – ينظر : شرح الكافية الشافية :1 / 288 . و الأساليب الإنشائية في النحو العربي : ص23 .

([76]) – ينظر : معاني القرآن وإعرابه : 2 / 75 – 76 .

([77]) – شرح المفصل : 3 / 151 .

([78]) – ينظر : المثل السائر ، ابن الأثير : 2 / 224 .

([79]) – ينظر : التفسير الكبير ، الرازي : 32 / 17 .

([80]) – شرح المفصل : 3 / 151 .

([81]) – مجاز القرآن : 1 / 326 .

([82]) – ينظر : شرح الكافية الشافية : 1 / 295 .

([83]) – التبيان في إعراب القرآن : 2 / 114 .

([84]) – ينظر : شرح جمل الزجاجي : 2 / 179 .

([85]) – ينظر : مغني اللبيب : 2 / 498 .

([86]) – نفسه :2 / 484 .

([87]) – ينظر : شرح ابن عقيل على الألفية : 1 / 155 .

([88]) – البحر المحيط : 1 / 95 .

([89]) – نفسه : 1 / 96 .

([90]) – ينظر : همع الهوامع : 1 / 86 .

([91]) – ينظر : المدخل إلى دراسة النحو العربي : 2 / 202 .

([92]) – ينظر : الشرط في القرآن على نهج اللسانيات الوصفية ، د. عبدالسلام السدي : ص161 .

([93]) – ينظر : الكتاب : 2 / 405 .

([94]) – ينظر : التعليقة على كتاب سيبويه ، أبو علي الفارسيّ : 2 / 181 ،والخصائص ، ابن جنّي : 3 / 94 .

([95]) – ينظر : الشرط في القرآن على نهج اللسانيات الوصفية :ص290 .

([96]) – ينظر : التفسير الكبير: 28 / 29 .

([97]) – شرح جمل الزجاجي : 1 / 187 .

([98]) – ينظر : شرح الرضي على الكافية : 3 / 70 ، ومغني اللبيب : 2 / 692 .

([99]) – شرح المفصل : 3 / 153 .

([100]) – ينظر : همع الهوامع : 1 / 89 .

([101]) – ينظر: شرح الرضي على الكافية : 3 / 70 .

([102]) – شرح المفصل : 3 / 153 .

([103]) – ارتشاف الضرب : 1 / 554 .

([104]) – ينظر : التفسير الكبير : 7 / 16 .

([105]) – ينظر : معاني القرآن وإعرابه : 4 / 62 .

ثبت المصادر والمراجع

- أبحاث في اللغة العربية : د. داوود عبده ، مطابع دار القلم – بيروت ، 1973م .
- ارتشاف الضرب من لسان العرب : أبو حيان الأندلسي ، تحقيق : د. مصطفى النماس ، مطبعة المدني – القاهرة ، 1987م .

- الأساليب الإنشائية في النحو العربي : عبدالسلام هارون ، مطابع الدجوي –القاهرة، 1979م.
- أسرار العربية : أبو البركات الأنباري ، تحقيق : محمد بهجة البيطار ، مطبعة الترقي – دمشق ، 1957م .
- الأصول في النحو : ابن السرّاج ، تحقيق : د. عبدالحسين الفتلي مؤسسة الرسالة – بيروت ، 1987 م .
- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم : ابن خالويه ، المطبعة الثقافية – بيروت ، 1987م.
- الألسنيّة العربيّة : ريمون طحّان ، دار الكتاب اللبناني – بيروت ، 1981م .
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين : ابو البركات الأنباري ، تحقيق : محمد محيي الدين عبدالحميد ، المكتبة التجارية الكبرى – القاهرة ، 1961م
- البحر المحيط : أبو حيان الأندلسي ، مطبعة السعادة – مصر ، 1328هـ .
- التبيان في إعراب القرآن : أبو البقاء العكبري ، تحقيق : محمد علي البجاوي ، مطبعة البابي الحلبي ، 1976م .
- التعليقة على كتاب سيبويه : أبو علي الفارسيّ ، تحقيق : عوض حمد القوزي ، القاهرة ، 1990م .
- التفسير الكبير (مفاتيح الغيب) : فخر الدين الرازي ، دار الكتب العلمية – طهران .
- تيسير النحو التعليمي قديمًا وحديثًا مع تجديده : د. شوقي ضيف ، دار المعارف – القاهرة .
- الجملة العربية نشأة وتطورًا وإعرابًا : د. فتحي عبدالفتاح الدجني ، مكتبة الفلاح – الكويت ، 1978م .
- الخصائص : أبو الفتح عثمان ابن جنّي ، تحقيق : محمد علي النجار ، دار الهدى للطباعة والنشر – بيروت .
- دراسات نقدية في النحو العربي : د. عبدالرحمن أيوب ، مطابع الانباء – الكويت .

- شرح ابن عقيل على الألفية : ابن عقيل الهمداني ، تحقيق : محمد محيي الدين عبدالحميد ، مطبعة السعادة – مصر ، 1964 .
- شرح الرضي على الكافية : رضي الدين الأسترآبادي ، تحقيق : يوسف حسن عمر ، جامعة قاريونس – ليبيا ، 1978م .
- شرح الكافية الشافية : ابن مالك ، تحقيق : د. عبدالمنعم أحمد ، دار المأمون للتراث ، 1982م.
- شرح المفصل : ابن يعيش النحوي ، عالم الكتب – بيروت .
- شرح المقدمة المحسبة : ابن بابشاذ ، تحقيق : خالد عبدالكريم ، المطبعة العصرية – الكويت 1977 م .
- شرح جمل الزجاجي : ابن عصفور ، تحقيق : د. صاحب أبو جناح ، مؤسسة دار الكتب – الموصل ، 1980م .
- الشرط في القرآن على نهج اللسانيات الوصفية : د. عبدالسلام السدي ، ومحمد هادي الطرابلسي ، الدار العربية للكتاب ، ليبيا ، 1985م .
- الغرّة المخفيّة في شرح الدرة الألفية : ابن الخباز ، تحقيق : حامد محمد العبدلي ، مطبعة اليرموك – بغداد ، 1990م .
- فقه اللغات السامية : كارل بروكلمان، ترجمة : د. رمضان عبدالتواب ، مطابع جامعة الرياض ، 1977م .
- الفوائد والقواعد : الثمانيني ، تحقيق : عبدالوهاب الكحلة ، الموصل ، 1995م .
- الكتاب : سيبويه ، تحقيق : عبدالسلام هارون ، عالم الكتب – بيروت .
- الكناش في النحو والصرف : الملك المؤيد ، تحقيق : د. علي الكبيسي ، جامعة قطر – الدوحة ، 1993م .
- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر : ضياء الدين ابن الأثير ، تحقيق : د. أحمد الحوفي ، ود. بدوي طبانة ، مطبعة النهضة ، 1960م .
- مجاز القرآن : أبو عبيدة ، تحقيق : د. فؤاد سزكين ، مطبعة السعادة – مصر ، 1962.

- المدخل إلى دراسة النحو العربي : د. علي أبو المكارم ، الطبعة الاولى ، 1982م .
- معاني القرآن : أبو زكريا الفراء ، تحقيق : محمد علي النجار ، عالم الكتب – بيروت ، 1980م
- معاني القرآن وإعرابه : إبراهيم بن السري الزجاج ، تحقيق : د. عبدالجليل عبده شلبي ، عالم الكتب – بيروت ، 1988م .
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : ابن هشام الأنصاري ، تحقيق : د. مازن المبارك ومحمد علي حمدالله ، دار الفكر – 1969م .
- المقتضب : محمد بن يزيد المبرد ، تحقيق : محمد عبدالخالق عضيمة ، عالم الكتب – بيروت .
- الموصول في اللغات العربية والعربية والسريانية : د. زاكية محمد رشدي ، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، الجزء الثلاثون لسنة 1972م .
- النحو الوافي : عباس حسن ، دار المعارف – مصر ، 1975م .
- همع الهوامع : جلال الدين السيوطي ، تصحيح : محمد بدر الدين ، دار المعرفة للطباعة والنشر .

Keywords: (sentence, nominal relative connection, return, grammarians)

Abstract

This research focuses on (the nominal relative relative sentence) to clarify, explain, and document, and to identify the differences of grammarians in this type of sentence, making the Holy Qur'an a field for representation and application in order to reveal the patterns of these .sentences and their connotations